الأمم المتحدة S/2009/213

مجلس الأمن

Distr.: General
17 April 2009
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم بيانا صحفيا بشأن الصومال أصدرته وزارة خارجية دولة إريتريا في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وهذا البيان الشامل يحدد بشكل قاطع موقف إريتريا من الوضع المثير للقلق في بلد الصومال الشقيق.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أرايا **ديستا**

السفير

الممثل الدائم

210409 210409 09-30677 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإريتريا لدى الأمم المتحدة

بيان صحفي

بعد ١٨ عاما من الفوضى والخداع، يبدو أن مسار رحلة الصومال أوضح من أي وقت مضى. ومع ذلك، تتواصل بلا توقف جهود حميدة في ظاهرها تهدف إلى تعطيل الرحلة. ولذلك من الأهمية الحاسمة في هذا الحين إعادة طرح القضايا الأساسية وأبعاد المشكلة وتسليط الضوء عليها.

وعلى مدى السنوات الـ ١٨ الأخيرة، أدت التدخلات الخارجية والغزو الخارجي، من جهة، وأعمال أمراء الحرب ذوي المصالح الضيقة، من جهة أخرى، إلى جعل وجود دولة صومالية بحكم الواقع أمرا لا معنى له.

وتسببت ثمانية عشر سنة من الفراغ في دمار ومعاناة لا حصر لهما لشعب الصومال. وشكل هذا ولا يزال أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي. ولم تخف حدة الوضع بل تفاقم على ما يبدو مع مرور الزمن.

وأدى الفراغ السائد في الصومال على مدى السنوات الـ ١٨ الأخيرة إلى إيجاد مرتع خصب للقرصنة واللصوصية ويساء تأويل هاتين الظاهرتين لإيجاد ذرائع مناسبة للتدخل الخارجي والحؤول دون التوصل إلى حل حقيقي.

وفي هذه الحالة، يتمثل الحل الناجع الوحيد في قيام الصوماليين أنفسهم بإعادة تشكيل الصومال وتيسير بيئة مواتية لبدء العملية بجدية. وكل البدائل الأخرى، المقدمة تحت أي غطاء، إنما ستقوض الفرص المحتملة وتزيد الوضع تعقيدا. وفوق كل شيء، لن تكون لها أي مشروعية للأسباب البسيطة والواضحة التالية:

١ - وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، هناك كيان صومالي وحدوي واحد ذو سيادة يرفع علمه. وليس هناك أي كيان صومالي آخر. وفي هذه الحالة، ليس للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها أي سلطة معنوية أو قانونية للاعتراف بأي واقع آخر. وهذا ينطبق أيضا على غيرها من المنظمات الدولية والإقليمية.

٢ - قد تكون ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' وأراض أخرى نشأت في المشهد السياسي نتيجة لأسباب معروفة جدا ولعواقبها الواضحة. غير أن تأييد هذه الظواهر تحت غطاء ''الملاذات'' المستقرة وإبقاء المسألة طي النسيان مع منع

الشعب الصومالي من حلها كما يريد إنما يديم معاناته ويزيد من الفوضى. وليس للأمم المتحدة ومجلس الأمن سلطة أو صلاحية للاعتراف بهذه ''الأراضي'' المشتتة أو قبولها خارج نطاق، أو ضد إرادة، الشعب الصومالي.

٣ - يحق للشعب الصومالي برمته ويعود إليه اتخاذ قرار في مسائل ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند'' أو أراض أخرى، من خلال ممارسة إرادته الحرة خلال عملية إعادة التشكيل أو في أعقابها. ولا يمكن لأي طرف آخر أن يغتصب هذا الحق.

٤ - لا يمكن أن تضفى الشرعية على حكومة مصطنعة أو منصبة من الخارج تحت شتى عناوين ''الانتقال'' دون مراعاة الأصول القانونية وبما يتعارض ورغبات الشعب الصومالي، وأن يعترف بها باعتبارها حكومة مشكلة حسب الأصول لدولة صومالية ذات سيادة. وعلاوة على ذلك، يجب الإقرار بأن هذه المخططات إنما تعيق فرصة توصل شعب الصومال إلى حلول مبكرة إلى جانب أنها تزيد من تفاقم الاضطراب في منطقة القرن الأفريقي.

٥ - إن التدخلات الخارجية التي تتم بأي اسم أو ذريعة نيابة عن الحكومات غير الشرعية لا يمكن أن يكون لها أساس قانوني. وهدفها الرئيسي هو في واقع الأمر التعجيل بتشرذم الصومال وإعاقة الجهود الحقيقية التي ترمي إلى إيجاد حل دائم. وبناء عليه، يتعين إحباطها وإدانتها.

٦ - لا يمكن قبول أي من المخططات المستهلة و/أو المؤتمرات المعقودة باسم هذه الحكومات غير القانونية بهدف إضفاء الشرعية على هذه العمليات غير المشروعة باعتبارها ''أمرا واقعا'' لأنها لا تستند إلى أي أساس قانوني.

وليس لدى إريتريا، شعبا وحكومة، موقف آخر أو سياسة أخرى تضرب عرض الحائط بهذه الاعتبارات والشواغل القانونية الأساسية المتعلقة بأمن المنطقة. وما لم يتم تبني دوافع لاحقة أخرى، فإن أي شعب آخر أو أي حكومة أخرى لن يكون لهما، بهذا الخصوص، موقف مخالف بشأن هذا الموضوع.

وتعد محاولات تصوير موقف وسياسات شعب إريتريا وحكومتها باعتبارها ناشئة عن الولاء لأفراد معينين أعمالا متعمدة يقصد بها التضليل ولا تستحق أن تدحض حقا.

وعلاوة على ذلك، فإن الاتهامات التي لا أساس لها والتي تربط إريتريا بـ ''الإرهاب'' أو تصورها بأنها تقود ''حربا بالوكالة'' ناشئة عن الدافع الدنيء نفسه المتمثل في خنق صوت إريتريا، شعبا وحكومة، ومنعها من الإعراب عن موقفها الحق.

وفي ظل هذه الظروف وخاصة في هذا الوقت العصيب، تحث حكومة إريتريا الأمم المتحدة وأجهزتها على الكف عن اتخاذ تدابير غير مبررة تزيد من معاناة الشعب الصومالي وتطيلها، وتبقي على حالة الفراغ والإهمال الحالي، وتعمق الأزمة في منطقة القرن الأفريقي.

وزارة الخارجية
أسمرة
١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩